

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث  
عشر لموارد الصندوق  
الدورة الأولى  
روما، 16-17 فبراير/شباط 2023



---

## موقف الإدارة من تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

---

الوثيقة: IFAD13/1/R.5/Add.2

التاريخ: 17 فبراير/شباط 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية

للاستعراض

**الإجراء:** هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مدعوة إلى استعراض موقف الإدارة من تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

---

الأسئلة التقنية:

**Aslihan Arslan**

كبيرة الخبراء الاقتصاديين

شعبة البحوث وتقييم الأثر

البريد الإلكتروني: [a.arslan@ifad.org](mailto:a.arslan@ifad.org)

**Romina Cavatassi**

خبيرة اقتصادية رئيسية

شعبة البحوث وتقييم الأثر

البريد الإلكتروني: [r.cavatassi@ifad.org](mailto:r.cavatassi@ifad.org)

## موقف الإدارة من تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

رد الإدارة	ملاحظات بشأن منهجية تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
<p>شكرا على هذه النقاط التي تسلط الضوء على إنجازات تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على الرغم من الأوضاع الصعبة التي أنجز في ظلها عدد غير مسبوق من تقييمات الأثر.</p> <p>وفيما يتعلق بالتصنيفات من خلال عمليات التثبيت المستقلة، ندرك أن ذلك هو من تداعيات التأخير المرتبط بجائحة كوفيد-19، وندعو مكتب التقييم المستقل إلى الشروع مجددا في إنجاز عمليات التثبيت المستقلة هذه بحسب ما يرتئيه مناسباً.</p> <p>وندعو أيضا مكتب التقييم المستقل إلى التدقيق في عمليات التحقق من المراعاة الواردة في الملحق الثاني، والتي نستند إليها في استنتاجنا أن نتائج التحليل التجميعي في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق تتسم بالمتانة.</p>	<p>(1) لم يستعرض مكتب التقييم المستقل سوى التقرير التجميعي لتقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. إذ لم يكن من الممكن، ضمن الإطار الزمني المتاح، استعراض تقييمات الأثر الفردية التي أعدتها شعبة البحوث وتقييم الأثر. ويشير مكتب التقييم المستقل أيضا إلى أن مشروعا واحدا فقط يشمل تقييم الأثر كان متاحا لإجراء عملية تثبيت مستقلة اعتبارا من يوليو/تموز 2022. ولهذا السبب، لم يكن بالإمكان تحليل الفارق في تصنيفات التقييم بين المشروعات التي خضعت لتقييم الأثر وتلك التي لم تخضع له، كما كان الحال بالنسبة لتقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.</p> <p>وبالمقارنة مع تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، يظهر تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق عدة تحسينات أهمها:</p> <p>(1) زيادة في حجم عينة المشروعات المقيّمة (24 مشروعا بدلا من 17 مشروعا في إطار تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما يتجاوز الهدف الأولي البالغ 17 مشروعا لتقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)؛</p> <p>(2) يقدم التقرير التجميعي لتقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق تحليلا بشأن تحيز الاختيار المحتمل في المشروعات المختارة (الجدول 1، ص. 14)؛</p> <p>(3) ويعتبر عرض ومناقشة تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مدروسين بقدر أكبر مما كان عليه الحال في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، وترد بعض التحفظات (الصفحتان 17 و18). وتقدّم أيضا عمليات التحقق من المتانة (الصفحات 19 إلى 21)؛</p>

	<p>(4) ويسلط التقرير الضوء على كل من نقاط القوة (تجاوز أهداف تحسين الدخل، وتحسين القدرات المنتجة، وزيادة الوصول إلى الأسواق)، ونقاط الضعف (عدم تحقيق الهدف المتعلق بتحسين التغذية).</p> <p>ونتيجة لما تقدم، يعتبر تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أكثر وضوحاً ومصداقية مقارنة بتقرير تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. ويقدر مكتب التقييم المستقل العمل الذي قامت به الإدارة من أجل تقييم الأثر هذا، ويدرك التحديات المنهجية والجهود التي ترتبت عليه. وفي الوقت نفسه، يود مكتب التقييم المستقل أن يعبر عن بعض التحفظات التي ستساعد على تقدير المساعي التي تتطلبها عملية تقييم الأثر هذه، فضلاً عن القيود والتحفظات المحتملة على النتائج.</p>
<p>وفقاً لما يشير إليه مكتب التقييم المستقل عن صواب، يستند عدد المستفيدين الذين حققوا العتبة المحددة في إطار قياس النتائج في مجالات الدخل، والإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود والتغذية، إلى نظم الرصد والتقييم الخاصة بالمشروعات، والتي هي بالفعل غير متجانسة من حيث الجودة.</p> <p>وإقراراً بعدم التجانس في تفاصيل نظم الرصد والتقييم الخاصة بالمشروعات وجودتها، من المهم أيضاً الإشارة إلى أن هذه هي الأرقام التي يستند إليها الصندوق وسائر المؤسسات المالية الدولية من حيث نطاق الوصول العام للمشروعات والإبلاغ عنها. ولضمان تقديرات متحفظة، قدر الإمكان، من المفيد الإشارة إلى أن تقرير تقييم الأثر يستند في التقديرات إلى أعداد المستفيدين "المباشرين" لا إلى المستفيدين "غير المباشرين" الذين يشملون الأعداد المبنية على الافتراضات السخية المشار إليها. ويجب أن تستند المنهجية إلى أن الأرقام المبلغ عنها وأعداد المستفيدين المستخدمة هي أفضل الخيارات المتاحة في ضوء هيكلية نظام الرصد والتقييم في الصندوق.</p> <p>ولكننا نعتقد أن من المهم تحسين جودة أطر العينات، وتسجيل المستفيدين في استثمارات الصندوق. وهذا يرتبط بدوره بميزانيات تصميم المشروعات وميزانيات الرصد والقياس التي تتولاها شعبة</p>	<p>(2) ويقترح مكتب التقييم المستقل مراعاة عدد المستفيدين المبلغ عنه في الوثيقة بدرجة من الحيطة. وينطبق ذلك على كل من العدد التقديري الإجمالي في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (112 مليوناً)، والعدد التقديري للمستفيدين الذين شهدوا تحسينات (الصفحات 6 إلى 8). وتستند البيانات المتعلقة بنطاق وصول المشروعات، في نهاية المطاف، إلى الإبلاغ عن الرصد والتقييم للمشروعات. ومن واقع خبرة مكتب التقييم المستقل، لا يمكن الاعتماد على هذه البيانات بشكل كامل بسبب: (1) العدد المتكرر لنفس المستفيدين (مثلاً عندما يتلقى مستفيد واحد دعماً في مجال التدريب الزراعي، والائتمان، والمدخلات الزراعية المجانية، فقد تبلغ إحصاءات المشروع عن هذه الحالة على أنها استهداف لثلاثة مستفيدين)؛ (2) الإبلاغ المتباين عن الرصد والتقييم للمشروعات، الذي غالباً ما يخلط بين المستفيدين "المباشرين" والمستفيدين "غير المباشرين"؛ بالإضافة إلى الميل إلى تقدير عدد المستفيدين غير المباشرين على أساس افتراضات سخية.</p>

<p>سياسة العمليات والنتائج وشعبة البحوث وتقييم الأثر على التوالي، والتي تسجل انخفاضا. وختاما، من المهم أيضا تدريب موظفي الرصد والتقييم في وحدات إدارة المشروعات بصورة منتظمة. ولهذا أيضا تداعيات على ميزانيات الصندوق بصورة عامة. وفي هذا السياق، نعتقد أيضا أن تحسين نظم الرصد والقياس في بداية المشروعات وقبل تنفيذها (وليس في نهايتها) أمر بالغ الأهمية.</p>	
<p>شكرا على هذه التعليقات. تود شعبة البحوث وتقييم الأثر توضيح بعض الجوانب.</p> <p>أولا والأهم، فيما يتعلق بالنزاعات تجدر الإشارة إلى أن مستوى النزاعات التي تُدرج في خانة معايير الاستبعاد مرتبط بالحروب والعواقب الحقيقية المهددة للحياة التي تعترض جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، اعتُبر أن من غير الممكن إجراء تقييم أثر المشروعات التي كان يُفترض إغلاقها في سوريا أو أفغانستان، لأنه قد ينطوي على احتمال تعرض موظفي الصندوق للأذى، وهو ما لن يكون له أي مسوغ يبرره.</p> <p>ثانيا، فيما يتعلق بالتأييد القطري أو بمشاركة الصندوق، من المهم توضيح أن هذا المعيار مدرج في إطار الفعالية الإنمائية كمعيار اختيار واحد وافق عليه المجلس التنفيذي. وقد أُدرج كمعيار لسبب أساسي هو أنه يجب دائما الحصول على موافقة الحكومة، كما في جميع عمليات الصندوق. وعند اختيار العينة، من المهم أن يُتاح الوصول إلى البيانات الثانوية وبيانات الرصد، وهذا يستلزم تأييدا ومشاركة من الحكومات. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن هذه المتغيرة لم تشكل، في الممارسة، عقبة أمام اختيار العينات لتقييمات الأثر لأن الصندوق لم يواجه مثل هذا العائق.</p> <p>وردا على التعليق الأخير بأنه ليست لمعايير اختيار العينة في العموم تداعيات على النتائج النهائية المبلغ عنها، هذا مؤكد نظرا إلى أن أفرقة تقييم الأثر قارنت التوزيع العام للعينة وسماتها (قيم العينة) بالسكان بصورة عامة (القيم الحقيقية). وتظهر هذه المقارنة أنه ليس هناك في الإجمال تحيز مسبق في الاختيار. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لما بيّنه أيضا تقرير تقييم الأثر (الملحق xx)، ومن أجل التحقق من مستوى</p>	<p>(3) وشملت المعايير المستخدمة لاختيار عينة تقييم الأثر بنودا مثل "تأييد الحكومة والصندوق" أو "النزاعات المحلية أو الوطنية" (الحاشية 5). فمن منظور عملي، تُعتبر هذه المشاغل معقولة، إلا أنها قد تؤدي إلى تمثيل حالات الأداء الضعيف تمثيلا ناقصا. وأجرى تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق اختبارات مسبقة للتحيز المحتمل في أخذ العينات (الجدول 1، ص. 14). وهذه خطوة هامة، ولكن ينبغي توخي شيء من الحذر هنا أيضا. وتجرى اختبارات الاختلافات بناء على مؤشرات التقدم المحرز في تنفيذ المشروعات؛ والموارد البشرية والاجتماعية، والرأسمالية والتمكينية والبيئية والطبيعية؛ والبيانات المالية. وتُستمد البيانات المالية من قواعد بيانات الصندوق: في حين أن الاختبارات لا تكشف عن اختلافات ذات دلالة إحصائية، فإن الاختلافات كبيرة وقد تشير إلى أن نوع الاستثمارات التي تمولها مختلفا حقا.</p>

<p>آخر من المتانة نظرا إلى الاختلاف في متوسط قيم بعض خصائص المشروعات (والذي ليس له دلالة إحصائية)، نُفِّذ إجراء هيكلية الذي أظهر أيضا عدم التحيز في الاختيار، ولو أُجري "تصحيح" قسري، لتسبب في الواقع بالتحيز (انظر الفقرة 4 في الملحق 1). وتعالج هذه الخطوات مجتمعة الشواغل المتعلقة بالتحيز المحتمل.</p>	
<p>يجري عادة إعلام المشروعات باختيارها في عينة تقييم الأثر خلال السنة الأخيرة من تنفيذها (أحيانا بعد إغلاق المشروع)، ولذا يمكن استبعاد حدوث تحسن ذاتي المنشأ في جودة نظام الرصد والتقييم ينعكس في التصنيفات. ويظهر الأثر المحتمل الوحيد للاختيار ضمن عينة تقييم الأثر في اختلاف اختبارات "تي" (t-tests) الخاصة بتصنيف "أداء نظم الرصد والتقييم"، والذي يعزى إلى تحسن جودة تقارير إنجاز المشروعات عند استخدام بيانات تقييم الأثر. وهذا لا يعكس تغييرات في الأداء خلال المشروع.</p> <p>ويجري التطرق أيضا إلى ضعف موثوقية الرصد والتقييم في التعليق الثاني.</p> <p>وفيما يتعلق بمدة المشروعات: لا تدرج مدة المشروعات ضمن معايير اختيار العينة لتقييمات الأثر. وفي تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، متوسط مدة المشروعات في العينة هو 8.4 سنوات، ومتوسط المدة في المشروعات الـ 74 المتبقية المشمولة بتقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق هو 7.6 سنوات، وليست للفارق البالغ 5 في المائة دلالة إحصائية. وهذا يشير إلى أنه ليس للاختلاف في مدة المشروعات أثر كبير على النتائج المبلغ عنها.</p>	<p>(4) وتقوم بعثات الإشراف بتوليد المؤشرات غير المالية استنادا إلى نظم الرصد والتقييم للمشروعات. وتتقاسم التقييمات الذاتية والتقييمات المستقلة في الصندوق نتائج مشتركة بشأن <b>ضعف موثوقية نظم الرصد والتقييم</b>، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار. وسيكون من المفيد إعادة التحقق من تطور تلك المؤشرات طوال دورة حياة المشروع والإبلاغ عن أي تغييرات أو اختلافات ملحوظة. وفيما يخص اختيار المشروعات أيضا، من غير الواضح فيما لو أخذ التحليل في الاعتبار <b>مدة المشروعات المختلفة</b>. فبعض المشروعات قد تنتمي إلى جيل مختلف جدا أو تكون جزءا من مسعى متعدد المراحل، مما يصعب قابلية المقارنة.</p>
<p>فُذِّرت الآثار المبلغ عنها على المؤشرات الرئيسية من خلال إجراء تحليل تجميعي. وتجدر الإشارة إلى أن خصائص محددة محليا تؤخذ في الاعتبار في كل تقييم للأثر لضمان قابلية المقارنة المناسبة بين المستفيدين من المشروعات والوقائع المضادة المتعلقة بهم.</p> <p>وتشير التأثيرات الثابتة المذكورة في التقرير إلى التحليل المجمع الذي أُجري لتأكيد الاستنتاجات الرئيسية، وتأخذ في الاعتبار أي تباين غير ملحوظ</p>	<p>(5) وتمثل مسألة أخرى تتعلق بقابلية المقارنة فيما إذا كان يمكن اكتشاف أي <b>اختلاف في سياق المشروعات على المستويين القطري والمحلي</b> قبل إطلاق المشروعات. وفُذِّرت الآثار على المؤشرات الرئيسية باستخدام البيانات المجمع على مستوى الأسر المعيشية بما في ذلك التأثيرات الثابتة القطرية/على مستوى المشروعات. وبما أنه ليس هناك سوى مشروع واحد لكل بلد، فإن التأثير الثابت القطري هو</p>

<p>يمكن أن ينجم عن السياقات السياسية أو المؤسسية أو الاجتماعية القطرية/المحلية. والملاحظة صحيحة بأن هذه التأثيرات الثابتة تأخذ في الاعتبار بصورة مشتركة جميع هذه العوامل القطرية وعلى مستوى المشروعات، ولا يمكن فصلها إلى خصائص قطرية غير ملحوظة في مقابل خصائص على مستوى المشروعات، نظرا إلى أن هناك مشروعا واحدا لكل بلد في البيانات المجمعة. ولكن ليست لذلك تداعيات على نتائج المشروعات أو على التفسير.</p>	<p>نفسه التأثير الثابت على مستوى المشروع. ومن المفيد توضيح كيفية تفسير هذا الأمر.</p>
<p>تهدف جميع مشروعات الصندوق إلى تحسين مؤشرات إطار قياس النتائج التي ترصدها تقييمات الأثر والتحليل التجميعي. وتبعاً لذلك، لجميع المشروعات التي ينفذها الصندوق فلسفة ومهمة مشتركتان تُنفَّذان من خلال نظرية تغيير محددة يمكنها تحقيق أهداف التنمية العامة على أفضل نحو. وتختلف المؤشرات المحددة في كل مشروع باختلاف نظرية التغيير (مثل إنتاج المحاصيل في مقابل إنتاج الثروة الحيوانية)، وهكذا يساهم كل مشروع في المهمة العامة وإنجازات المستوى الثاني لإطار قياس النتائج. وفيما يتعلق بالتحليل التجميعي، وطالما أن نسب الأرجحية ممثلة بطريقة تشير إلى التحسن في كل مؤشر له توجه التغيير نفسه، تُعدّ نتائج التحليل التجميعي صحيحة. ولهذه الغاية تحديداً، تُضبط مؤشرات المستوى الثاني لإطار قياس النتائج المستخدمة في التحليل التجميعي استناداً إلى نظرية التغيير الخاصة بكل مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يُبلَّغ عن النتائج المحددة المنبثقة من منطق المشروع ونظرية التغيير الخاصة به، في الإحاطات والتقارير والرسوم البيانية عن تقييم الأثر.</p>	<p>(6) <b>التحليل التجميعي للتدخلات المتنوعة.</b> يستند موجز تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كما كان الحال في الماضي، إلى أساليب التحليل التجميعي. ويُذكر في الأدبيات أن أحد مصادر مصداقية التحليل التجميعي هو تغطية الدراسات المختارة لتجارب لها أهداف قابلة للمقارنة إلى حد ما، ومماثلة في طبيعتها وعلى صعيد القياس (على سبيل المثال، تحليل تجميعي لتقييمات برامج التحويلات النقدية المشروطة من أجل تعزيز التغذية والصحة). وفي المقابل، كان للمشروعات الأربعة والعشرين المشمولة في تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أهداف ومكونات متنوعة. لذلك ينبغي توخي الحذر عند تفسير الآثار المجمعة على مستوى المشروعات.</p>
<p>الآثار الواردة في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق هي متوسطة، ولذا لا يمكن أن تُعبّر عن عدم التجانس في أنواع المشروعات. ولكن ميزة إجراء التحليل التجميعي أنه يتيح لنا معرفة توزيع هذه التأثيرات وكذلك تباينها بصورة عامة. لذلك يمكن لهذا العمل أن يساعد على تحقيق نتائج مهمة في التصميم والتنفيذ وعلى الصعيد العام، وعلى وضع توصيات ذات</p>	<p>(7) <b>وتلخيصاً لما تقدم،</b> لقد بنى تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على الخبرة السابقة وطبّق، بشكل إجمالي، أساليب التحليل التجميعي بحكمة. وما زالت هناك تهديدات تتعلق بالصحة نظراً إلى طبيعة المشروعات الممولة من الصندوق والتدخلات المتنوعة التي دعمها كل مشروع، مما يتطلب تفسيراً حقيقياً. كما يجب توخي شيء من الحذر قبل الاستنتاج أن التغييرات الملحوظة يمكن</p>

<p>صلة للمؤسسة، وهو ما قد لا تتمكن تحليلات المشروعات الإفرادية من تحقيقه.</p> <p>تجدر الإشارة أيضا إلى أن تقرير تقييم الأثر لا يتطرق إلى تأثيرات تدخلات الصندوق الإفرادية حسب الفئات المختلفة. ومن أجل التبليغ عن الآثار حسب الفئات المختلفة، يجب اختيار عينة أكبر بكثير لتقييم الأثر مقسمة حسب كل فئة. ويرد ذلك في التقرير (انظر الفقرة 13 في الملحق 1).</p> <p>وفيما يتعلق بإسناد الآثار، يتحقق ذلك من خلال اختيار العينة واستخدام تصاميم دقيقة شبه تجريبية كما هو مبين في التقرير. ويؤخذ التلوث المحتمل من مشروعات وتدخلات أخرى في الاعتبار دائما في كل تقييم للأثر.</p>	<p>إسنادها حصرا لعمل المشروعات الممولة من الصندوق.</p>
<p>التحسينات المبلغ عنها في النسب المؤبقة هي بالقيمة الحقيقية، نظرا إلى أنها تقارن بين المستفيدين والوقائع المضادة. ولا تشير إلى التغييرات مع مرور الوقت، والتي تقتضي خفض النسب مع احتساب التضخم والاستهلاك. ويُعبّر عن جميع القيم وفقا للمعايير نفسها، وتشير إلى الفارق بين ما يملكه المستفيدون وما كانوا ليملكوه لو لم يستفيدوا من المشروع.</p> <p>وأدرج متوسط الأثر البالغ 23 في المائة في سياقه من خلال استخدام حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان البالغ عددها 96 بلدا المشمولة بتقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وقد ثبت أن ذلك يُترجم إلى زيادة بمقدار 225 دولارا أمريكيا في دخل الفرد سنويا (انظر الفقرة 10 في التقرير).</p> <p>نظرا إلى أن خط الفقر الدولي محدد عند 1.95 دولار أمريكي للشخص في اليوم، ليس متوسط الأثر المحتسب ضئيلا للمستفيدين المستهدفين في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (الذين يستحوذون في المعدل على 30 في المائة من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في ضوء معايير الاستهداف في الصندوق وأوجه اللامساواة في توزيع الدخل).</p>	<p>(8) سيكون من المفيد تفسير النتائج في سياقها. فمثلا، وبالإشارة إلى نتيجة أن دخل المستفيدين من الصندوق أعلى بنسبة 23 في المائة في المتوسط مما هو عليه من دون استثمارات الصندوق (الفقرة 10، ص. 6)، سيكون من المفيد تحديد ما إذا كان ذلك بالقيمة الاسمية أو القيمة الحقيقية، وما إذا كان يشير إلى تقدير محدد أو إلى دورة حياة مشروع بأكملها. وعلاوة على ذلك، تتوقف الأهمية العملية لأي تغيير في النسبة المئوية على ظروف البداية (قد يكون هامشيا بالقيمة المطلقة إذا كانت نقطة البداية منخفضة). وكمثال على ذلك، وجد تقييم الأثر الذي أجرته شعبة البحوث وتقييم الأثر على برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو (الهند) بعد موجات التسونامي، أن الإيرادات الإجمالية من بيع الأسماك كانت أعلى بنسبة 43 في المائة للأسر المعيشية المستفيدة مقارنة بغير المستفيدة منها. وأجرى مكتب التقييم المستقل تقييما لأداء هذا المشروع، مشيرا إلى أن ذلك كان ملحوظا نسبيا ولكن الدخل الإضافي (ما يعادل 68 دولارا أمريكيا في السنة) لم يحدث في الواقع فارقا يذكر في القوة الشرائية، كما أوضحت النساء المستفيدات خلال المقابلات الميدانية.</p>
<p>اشتمل كل تقييم للأثر قام بجمع بيانات عن الأسر المعيشية بعد مارس/آذار 2020، على أسئلة عن أثر</p>	<p>(9) وبالإضافة إلى ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية التي تلتها،</p>

<p>جائحة كوفيد-19 على مداخل الأسر المعيشية، وأسعار المخرجات والمدخلات فضلا عن سائر جوانب سبل العيش. وبالإضافة إلى ذلك، أخذ اختيار العينة في كل تقييم للأثر مؤشرات متعددة في الاعتبار لضمان إمكانية مقارنة المستفيدين بمناطق التحكم وفقا لمتغيرات متعددة يمكن أن يُتوقع على نحو معقول أن تؤثر في التعرض لجائحة كوفيد-19 (الكثافة السكانية، البعد عن الطرقات والمدن، قطاع إدرار الدخل، وما إلى ذلك). وقد استُخدمت هذه المتغيرات في التحليلات الإحصائية لتأكيد أن التعرض لجائحة كوفيد-19 وتأثيراتها لم تختلف بين المستفيدين ومناطق التحكم. وفي حالتين سُجّلت فيهما اختلافات كبيرة بين المجموعتين، وُضع مؤشر مرَكَّب عن التعرض لجائحة كوفيد-19 وأُدرج في تحليلات الأثر لرصد الأثر المختلف. (بالفعل يعبر ذلك أيضا عن شيء من الوقع الذي يمارسه إجراء هذا النوع من التحليلات). وتبعاً لذلك، جرت معالجة هذا التأثير المحتمل للجائحة على الاستنتاجات المجمعّة قدر الإمكان في إطار لاحق شبه تجريبي لتقييم الأثر.</p>	<p>سيكون من المفيد تحديد إلى أي مدى تعكس الزيادة بنسبة 23 في المائة زيادة في صافي دخل الأسر المعيشية المدعومة من الصندوق أو انخفاضاً في دخل الأسر المعيشية غير المدعومة أو (على الأرجح) مزيجاً من الاثنين.</p>
<p>توافق شعبة البحوث وتقييم الأثر تماماً على أهمية المؤسسات والسياسات المحلية والوطنية ودورها في توسيع نطاق الآثار وتعزيز التنمية واستدامة الفوائد. ولكن القياس الدقيق لهذه الجوانب يتخطى نطاق برنامج العمل الخاص بتقييم الأثر. ويجب أن تبُلغ تقارير تقييم الأثر المؤسسية في الصندوق عن مؤشرات المستوى الثاني لإطار قياس النتائج. وفي تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، قُدِّمت مؤشرات إضافية عن تمكين المرأة لإظهار التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الالتزامات في هذا الموضوع من مواضيع التعميم. ولا يمكن لهذا التقرير رصد المنظورات المؤسسية والسياساتية باستخدام المنهجيات القائمة. ويمكن رصد الدور المهم الذي تؤديه السياسات والمؤسسات في تحقيق الأثر من خلال أنواع أخرى من الدراسات يمكن إنجازها بتكليف من الصندوق. ولا تتوقف صحة تقرير تقييم الأثر على هذا الجانب المهم.</p>	<p>(10) <b>تعريف الأثر المعتمد في تقييم الأثر يعكس عدداً من مجالات الأثر ولكن ليس جميع المجالات المستخدمة في الصندوق (بالإشارة إلى دليل التقييم في الصندوق لعام 2015 أو 2022).</b> والجدير بالملاحظة أنه لا يشمل الأثر على المؤسسات والسياسات. ومن الصعب قياسه من خلال الاستقصاءات، ولكنه يتسم بالأهمية بالنسبة للتنمية الريفية. فإذا أمكن جعل المؤسسات والسياسات المحلية والوطنية "أكثر مناصرة للفقراء"، ستساهم في توسيع نطاق الآثار على مستوى المشروعات وتدعم استدامة الفوائد.</p>
<p>إنها نقاط بالغة الأهمية. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن المشروعات تبُلغ، في حالات كثيرة، عن استدامتها. ولا تبُلغ تقارير تقييم الأثر في الصندوق</p>	<p>(11) <b>منظور أوسع: دمج تقييم الأثر مع استعراض معايير التقييم الأخرى.</b> تتمثل ممارسة تقييم التنمية الدولية في اعتماد معايير متعددة للتقييم، بحيث تضم عدة جوانب</p>



<p>عن الاستدامة نظرا إلى الالتزامات التي قُطعت بموجب إطار قياس النتائج في الصندوق. والإبلاغ عن الاستدامة نقطة مهمة جدا تتطلب نوعا مختلفا من الالتزام والاستثمار والتحليل يحظى بدعم كامل من شعبة البحوث وتقييم الأثر، ولكنه يتجاوز نطاق برنامج العمل والالتزام الخاصين بتقييم الأثر.</p>	<p>للتنمية (لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2021). والآثار التي يولدها مشروع ما ستحدث تغييرا محدودا إذا لم تكن مستدامة. ويستطلع التقرير السنوي عن التقييم المستقل للصندوق لعام 2022 الذي أعده مكتب التقييم المستقل في الصندوق هذا الجانب باحتساب حصة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل بالنسبة للأثر على الفقر الريفي، أولا بمفرده ثم بدمجه مع معايير أخرى مختارة (الاستدامة وتوسيع النطاق والكفاءة). ومن بين المشروعات التي أنجزت بين عامي 2011 و2020، صنف مكتب التقييم المستقل في الصندوق 81 في المائة منها على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى فيما يتعلق بالأثر. ولكن 60 في المائة من المشروعات صُنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى فيما يتعلق بكل من الأثر والاستدامة (أي إن 21 في المائة من المشروعات صُنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى فيما يتعلق بالأثر، ولكنها صُنفت على أنها غير مرضية إلى حد ما أو أدنى فيما يتعلق بالاستدامة). والنقطة الرئيسية هي أنه من المنظور الإنمائي، يُعتبر الأثر معيارا محوريا ولكن من المهم بنفس القدر وضعه في سياقه واستعراضه بالاقتران مع معايير أخرى لتحديد النتائج بشكل أفضل.</p>
---	--